الإتفاق التركي مع حكومة الوفاق الوطني الليبية والتداعيات الإقليمية (مصر أنموذجا)

بحث تقدم به : أ. م . د محمود عبد الرحمن خلف

كلية القانون/ قسم العلوم السياسية / جامعة البيان

Emil: mahmood.a@albayan.edu.iq

Article Info

Received: January2025 **Accepted:** February2025

الملخص

على الرغم من الغموض الكبير في تفاصيل الاتفاقيات التي جرى التوصل إليها بين تركيا وحكومة الوفاق الليبية، أن حكومتي البلدين وقعتا مذكرتي تفاهم الأولى حول التعاون الأمني والعسكري بين البلدين، والثانية حول السيادة على المناطق البحرية وترسيم حدودها "، التي تهدف لحماية حقوق البلدين. وعد الاتفاق بأنه "خطوة استراتيجية"، ونقطة تحول عامة جداً في الصراع الكبير والمتصاعد على الغاز شرقي البحر المتوسط، والاتفاقية سوف تساعد تركيا في "الحفاظ على حقوقها في البحر المتوسط، النابعة من القانون الدولي". والتي تدخل فيه تركيا ومصر واليونان وقبرص اليونانية وليبيا بشكل مباشر، والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ودول أخرى مثل الكيان الصهيوني والأردن بشكل غير مباشر. يناقش هذا البحث الاتفاق التركي الليبي وتداعياته الأقليمية (مصر أنموذجا)، وسنبين موقف مصر تجاه الوضع في ليبيا، وعلاقة كل ذلك بشروط وعناصر الأمن القومي المصري.

الكلمات المفتاحية: تركيا، حكومة الوفاق الوطني الليبية، مصر، الإتفاقية الأمنية التركية الليبية.

The Turkish Agreement with the Libyan Government of National Accord and Regional Implications (Egypt as a Model)

Research submitted by: Assistant Professor Mahmoud Abdel Rahman Khalaf

Faculty of Law, Department of Political Science, Al-Bayan University

Emil: mahmood.a@albayan.edu.iq

Abstract

Despite the great ambiguity in the details of the agreements reached. The governments of the two countries have signed two memoranda of understanding, the first on security and military cooperation between the two countries, and the second on sovereignty over maritime areas and the demarcation of their borders “,"a strategic step The agreement promised that it is a "strategic step", and a very general turning point in the great and escalating struggle over gas in the eastern Mediterranean, and the agreement will help Turkey to "preserve its rights in the Mediterranean, emanating from international law." Which Turkey, Egypt, Greece, Greek Cyprus, and Libya directly enter into. This research discusses the Turkish-Libyan agreement and its regional repercussions (Egypt as a model), and we will explain Egypt's position towards the situation in Libya, and the relationship of all of that to the terms and elements of Egyptian national security.

Keywords: Türkiye, Libyan Government of National Accord, Egypt, Turkish, Libyan security agreement.

المقدمة:

صادقة الحكومة أنقرة وحكومة السراج الليبية، في ٢٧ / ١١ / ٢٠١٩، أتفاق تفاهم، بشأن السيطرة على المناطق البحرية في البحر الأبيض المتوسط، خلال زيارة رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني فايز السراج لتركي ، ولقائه الرئيس التركي رجب طيب أردوغان. وحال الإعلان عن الاتفاقية ، تم الاعتراض عنها من قبل خليفة حفتر، ومن دول اخرى مطلة على المتوسط على رأسها اليونان، قبرص ، مصر و(إسرائيل). ورغم اصرارالطرفين، التركي وحكومة السراج ، أن الموافقة على المذكرة من صلاحيات المجلس الرئاسي الليبي، وأنها لا تسبب أي ضرر بالمصالح الأمنية و الاقتصادية للدول الأخرى، فإن أثارها ظلت قائمة .

أهمية البحث: تأتي أهمية البحث (الإتفاق التركي مع حكومة الوفاق الوطني الليبية والتداعيات الإقليمية (مصر أنموذجا)، أهمية علمية وأخرى عملية.

الأهمية العلمية، محاولة دراسة موضوع(الإتفاق التركي مع حكومة الوفاق الوطني الليبية والتداعيات الإقليمية (مصر نموذجا)، محاولة مهمة للتعرف على سياسة تركيا في البحر المتوسط، والإتفاق التركي مع حكومة الوفاق الوطني الليبي وتداعياته الأقليمية، وتأثيره على الأمن القومي المصري.

الأهمية العملية، يأتي هذا البحث للتعرف عن الخطوات العملية التركية في رسم سياستها وبناء مصالحها والمحافظة عليها، في منطقة مهمة من العالم (البحر المتوسط وليبيا).

فرضية البحث: تقوم فرضية البحث على فكرت أن العلاقات بين تركيا وحكومة الوفاق الوطني الليبي، علاقة تسودها منفعة البلدين وتتأثر بعمقها التاريخي والأقتصادي، فجائت الأتفاقية بين البلدين لتأطرهذا التعاون وتبني مصالح مشتركة بين البلدين، أذ تقوم الفرضية عن الأجابة عن الأسئلة الآتية:

١- هل التواجد التركي في البحر المتوسط وليبيا له مبرراته القانوني والسياسية والأقتصادية والأمنية.

٢- هل يعتبر طرح ومخاوف الحكومة المصرية، حقيقية الى حد ما بوجود القوة التركية وحلفائها بالقرب من الحدود المصرية، فضلا عن المخاوف من الأتفاقية التركية الليبية.

٣- ماهيه التداعيات الأقليمية لهذه الأتفاقية.

منهجية البحث: بغية الوصول الى فرضية البحث، أعتمدنا منهج التحليل الوصفي فضلا عن المنهج التاريخي، للوصول الى النتائج التي يتوخاه البحث.

هكلية البحث: من أجل الوصول الى أشكالية الدراسة، تم تقسيم البحث الى تسعة محاور، فضلا عن المقدمة والخاتمة، وقائمة المصادر.

وقد قسم البحث الى عدة محاور

المحور الأول: العلاقات التركية الليبية.

المحور الثاني: نص مذكرة التفاهم.

المحور الثالث: أهمية الأتفاقية.

المحور الرابع: الاتفاقية والتداعيات الأقليمية.

المحور الخامس: العلاقات المصرية الليبية.

المحور السادس: الموقف المصري من الاتفاق البحري التركي – الليبي.

المحور السايع: احتمالية حدوث تصادم مصري- تركي؟

المحور الثامن: حسابات الجانب المصري.

تاسعا: حسابات الجانب التركي.

أولا: العلاقات التركية الليبية.

كانت توجهات السياسة التركية تجاه منطقة الشرق الاوسط بشكل عام والمنطقة العربية بشكل خاص، تشكل منعطفا حقيقيا أمام هذه الدول، نتيجة لسياسة انقرة التي ترى من نفسها مسؤولة عن منطقة الشرق الأوسط، وذلك يتعلق بالإرث التاريخي والحضاري لتركيا ومحطة مهمة لتركية للسيطرة على دول المنطقة . كانت العلاقات التركية – الليبية علاقات جيدة ، تعود إلى سنة ١٥٥٢؛ عندما كانت ليبيا تابع الى الدولة العثمانية حتى ١٩١١، وجزءً من التنافس التركي الأوربي وخاصة فرنسا(١).

كانت العلاقات التركية – الليبية في فترة حكم (القذافي) جيدة، وشهدت هذه العلاقات تطورا ملحوظا في زمن حكومة حزب العدالة والتنمية، وصل التبادل التجاري بينهما سنة ٢٠١٠ إلى ٩،٨ مليار دولار، وكان من حصة الشركات التركية ١٠٠ مليار دولار، لحد سنة ٢٠١٣، ووصلت قيمة الإستثمارات في قطاع الاعمار إلى ١٥ مليار دولار. وكانت عدد المشاريع التركية المنجزة ١٦٠ مشروعاً في ليبيا[٢].

فقد أصبحت تركيا ثاني دولة في العالم بعد الصين في مجال المقاولات في ليبيا حتى عام ٢٠١٤[٣]. تقدر قيمة المشاريع الممنوحة للشركات لتركية في ليبي، وفي مجال المساهمة في التعمير تقدر حوالي ١٨،٥ مليار دولار[٤]. وعلى الرغم من تنامي المصالح التركية في ليبية ، وتعتبر هذه المصالح جزءً من استراتيجية لرفع نفوذ ومكانة تركيا في ظل التنافس التركي مع عدة دول إقليمية وجزءً من التوجه التركي الخارجي، وقد اعتمدت هذه السياسة على القوة العسكرية والذي تمثل في (اتفاقيات الدفاع، صفقات السلاح، والعمليات والقواعد العسكرية)، واهتمت تركيا في السنوات ما قبل ٢٠٠١ على التنمية و الإقتصاد[٥].

لذلك سعت تركيا إلى تكريس تأثيرها في ليبيا عبر وسائل عديدة منه : ترويج النموذج التركي، ومحاولة الحفاظ على مصالحها الإقتصادية، والإنخراط سياسياً في ليبيا، ثم الإنحياز أخيراً إلى طرف سياسي قريب منها عندما حصل الانقسام الداخلي، ان الأزمة الليبية العميقة التي تمثلت بوجود حكومة مستقلة في الشرق الليبي

يرأسها ((عبد الله الثني)) وتساندها قوات خليفة حفتر، أما العاصمة طرابلس والغرب فتدار من قبل حكومة الوفاق الوطني وتدار من قبل رئيس مجلس الرئاسي المنبثق عن إتفاق الصخيرات فايز السراج، ومعها تشكيلات عسكرية مختلفة[٦].

شكل التعاون التركي الليبي برئاسة السراج في سنة ٢٠١٧، أهم المسارات السياسية التركية، إذ أكدت وفق ذلك على مسعاها في إعادة ثقلها الساسي المتراجع في ليبيا، بعد إنشغالها في سوريا، وفي ترتيب أوضاعها الداخلية بعد إنقلاب عام ٢٠١٦.

ثانيا: نص المذكرة .

جاءت المذكرة في أبوابها على أن الطرفين "اتفقوا على تحديد المجالات البحرية في البحر المتوسط بشكل عادل و منصف، وحسب الصلاحيات والقوانين الدولية النافذة". و الفصول الاخرى تتعلق بضبط حدود "الجرف القاري والمناطق الاقتصادية الاخرى" وفق إحداثيات جغرافية متفق عليها، ويتم تسجيلها لدى الأمم المتحدة، وعدم حدوث نزاعات مستقبلا، حولها، وتحدد آلياتها، و الخريطة الملحقة بالمذكرة تحدد الحدود ومناطق المتفق عليها بين البلدين(٧).

لا تعتبر المذكرة التي وقعها الطرفان هي الأولى من نوعها لترسيم الحدود البحرية بين دول شرق المتوسط، إذ سبقتها اتفاقية مصر وقبرص لترسيم الحدود البحرية بينهما في سنة ٢٠١٣، فضلا عن مشاركة (إسرائيل) واليونان، بعمليات البحث والتنقيب عن النفط والغاز في الشرق المتوسط ، على مساحات واسعة كما تم توقيع اتفاقيات مماثلة بين بلدان أخرى في المنطقة، ومن بينها تونس، إلى توقيع مذكرات مماثلة.ينظر شكل رقم (١)(٢)(٣).

ووقع اللإتفاقية في مدينة اسطنبول كل من، وزير خارجية تركيا مولود تشاووش أغلو، ونظيره الليبي محمد الطاهر حمودة سيالة، وزير الخارجية المفوض، الأمر الذي أثار ردود فعل غاضبة لدى بعض الدول، وخاصة اليونان ومصر، وسط محاولات للتقليل من شأنه.

شكل رقم (١) نص الأتفاقية التركية مع حكومة الوفاق الليبية، على الموقع الآتي:

WWW.NOrdicMOnitor.com

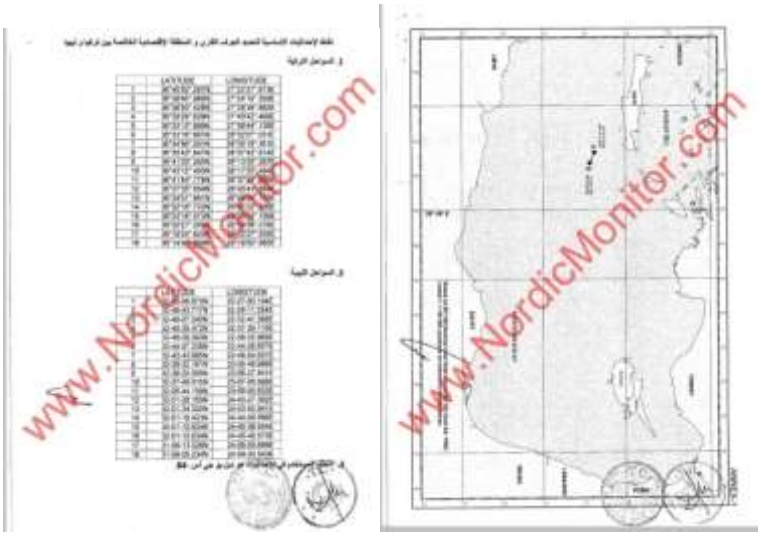

شكل رقم (٢) نشاط الأحداثيات الأساسية لتحديد الجرف القاري الاقتصادية الخاصة بين تركيا وليبيا ، على الموقع الآتي: WWW.NOrdicMOnitor.com

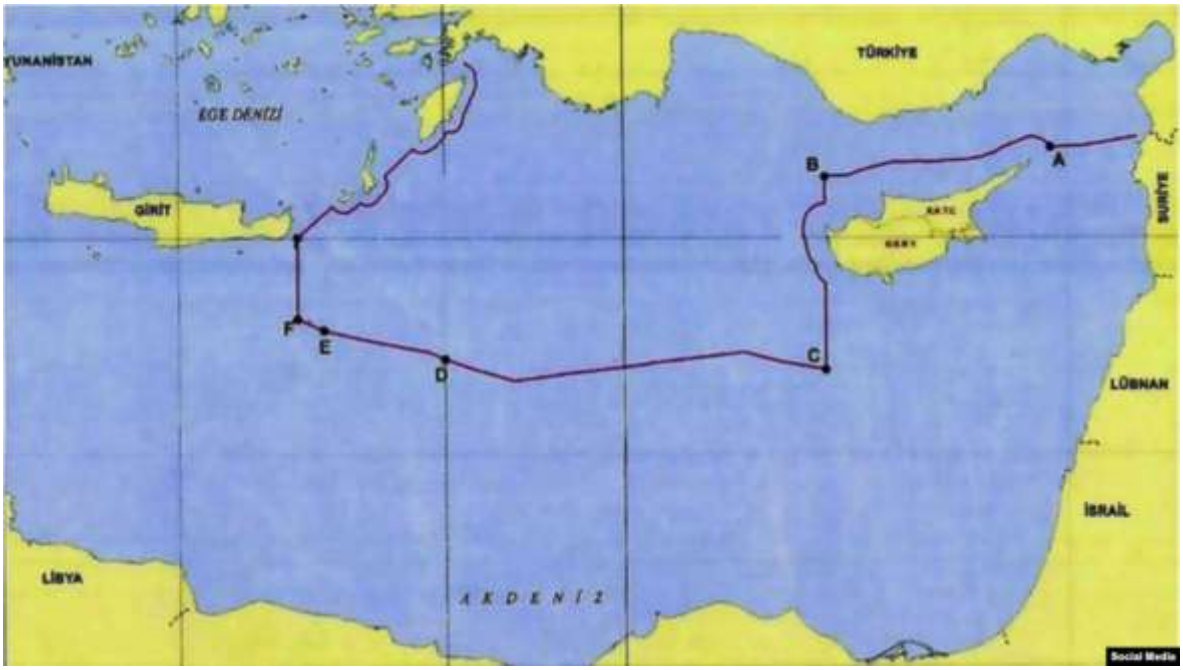

شكل رقم (٣)، صورة توضح تفاصيل تتعلق بالاتفاق التركي الليبي

ينظر: لماذا تستقتل تركيا في سبيل تنفيذ الاتفاق البحري مع ليبيا١٧، ديسمبر، ٢٠١٩

على الوقع الآتي: https://www.alhurra.com/a/525500ugn

ثالثا: أهمية الأتفاقية.

منذ عام ٢٠٠٧، وتركيا تحاول ضبط حدودها البحرية مع ليبيا؛ جائت هذه الاتفاقية، على الرغم من التسابق والتصارع على مناطق النفوذ و الثروات المستكشفة شرق البحر الأبيض المتوسط، حيث استطاعت تركيا من كسر محاولات عزلها عن شرق البحر المتوسط وحرمانها من الإستفادة من الطاقة المستكشفة. وهذه الاتفاقية حلم تركيا لطالما انتظرته، ليعزز شرعية خططها الاستكشافية التي بدأت منتصف السنة الماضية ٢٠١٨، تم أرسال ثلاث سفن للتنقيب عن الغاز في مناطق عدة، شرق البحر الأبيض المتوسط لتوفير ما تحتاجها من الطاقة، وتحريرها من اعتمادها على منافسين إقليميين مثل روسيا و إيران (٨).

وتأتي الإتفاقية لتلبي طموح تركيا في السيطرة على أهم منطقة في البحر المتوسط لإقامة منطقة اقتصادية خاصة، وفي الوقت نفسه عززالأتفاق التركي الليبي، يد تركيا في المنطقة، وسيوفر دورا مباشرا في لعبة الجغرافيا السياسية للطاقة(٩).

من جانب آخر تمكنت حكومت السراج الليبية في تحقيق أهدافها التكتيكية و الاستراتيجية، حيث عزز الاتفاق في دعم حكومة الوفاق في وقت تعاني من هجمات يقودها خليفة حفتر بدعم من دول إقليمية ودولية تهدف لإسقاط العاصمة طرابلس وانهاء شرعية حكومة السراج، لذلك كان هذا الاتفاق معزز وداعما تحالفاتها وزيادة الدعم الذي ستمنحه لها تركيا، و من الناحية الاستراتيجية فالاتفاق مكن ليبيا من اعادة مساحات مهمة في منطقتها الاقتصادية تقدر بـ١٦,٧٠٠ كم مربع.

تعد أهمية الاتفاقية؛ أنها تعبر عن مرحلة جديدة لتركيا لتعزيز دورها الفاعل، في المناطق الإقليمية المجاورة مع اقتراب ذكرى مئوية تأسيسها سنة ١٩٣٢، على الرغم من تفوق البعد الاقتصادي على البعد السياسي، وهو من الاسباب الرئيسة في ردود أفعال الدول المعارضة للمذكرة ومواقف الدول الاقليمية والدولية، وان تحقيق تسوية عادلة تضمن حصص جميع الدول المتشاطئة، وهذا الخيار هو الأمثل؛ لأن الاتفاقية مكنت رسم خارطة نفوذ الدول في شرق البحر الأبيض المتوسط، الذي تصدرته اليونان، من خلال سيطرتها على مساحة جغرافية واسعة من الحدود البحرية الليبية، مستغلة الموقف الصعب التي تمر بها الدولة الليبية.

وتوضح الاتفاقية عدم رصا الدول المعنية– وخاصة اليونان– حول مدى علاقة الاتفاقية وانعكاساتها على مضمون معاهدة لوزان الموقعة في ٢٤ / ٧ / ١٩٢٣، تنازلت تركيا فيها عن مطالبها بجزر *دوديكانيسيا (الفقرة ١٥) وقبرص (الفقرة ٢٠)، وفي مسعى لتخفيف قلق تلك الدول أكد وزير الدفاع التركي*، خلوصي أكار، أن مذكرة التفاهم المبرمة مع ليبيا حول مناطق السيادة والنفوذ في البحر المتوسط "لا تشكل تهديداً ولا اعتداءً على حقوق الدول الأخرى"(١٠). وفي مسعى من تركيا للإقتسام إقليم شرق المتوسط مناصفة مع ليبيا استناداً إلى مبدأ "الجرف القاري" وليس حسب مبدأ الحدود البحرية أو المياه الإقليمية.ينظر شكل رقم(٤).

شكل رقم (٤) المناطق البحرية التي تم الاتفاق عليها بين تركيا وليبيا فضلا عن المناطق الاقتصاديةالأخرى، المصدر: صحيفة ديلي صباح، ١ / ١٢ /٢٠١٩

رابعا: الاتفاقية والتداعيات الأقليمية.

١- الموقف الليبي

جوبه توقيع مذكرة التفاهم بمواقف متعددة ، من جميع الاطياف السياسية في ليبيا، وساد الاختلاف بشأنها، وحسب الولاءات، بين المكونات التابعة على لخليفة حفتر من جهة، والمحسوبة على حكومة السراج من جهة أخرى؛ أعلن أحمد المسماري، المتحدث باسم قوات حفتر "برفضه الاتفاق المبرم بين تركيا والسراج"، متوعدًا بـ "استخدام بالقوة العسكرية، لمنع تهميش السيادة الليبية"(١١)، حيث الاتفاق لا يتعرض الى السيادة الليبية، بل يدعمها في اتفاقية دولية. بينما كان موقف أعضاء مجلس النواب – جناح طبرق مشابهًا، انهم رفضوا مذكرة التفاهم رفضًا قاطعا، ودعوا إلى "واعربوا عن سحبهم الاعتراف الدولي بحكومة الوفاق"(١٢). ومن ناحية أخرى، سارع المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني المصادقة على المذكرة، وطلَب من الجهات المختصة تطبيقها، في حين ذهب أعضاء مجلس النواب – جناح طرابلس تأييدهم للمذكرة، واعتبروها "لا تعد مساسًا أو تفريطًا في سيادة واستقلال ليبيا، ولم تشكل أي خرق للقانون الدولي"(١٣).

٢- الموقف اليوناني .

ان زيادة التوتر بين تركيا و اليونان على خلفية الاتفاق الذي وقعته الأولى مع الحكومة الليبية المعترف بها دوليا ، ويقضي الى ترسيم الحدود البحرية بينهما، وسط مخاوف عن مدى نجاح الخطوات الاعتراضية الدولية التي تقوم بها اليونان للاسقاط الاتفاق.

وترفض اليونان الاتفاق بشكل كبير، وتعده مساسا بحقوقها البحرية، وتقول إنه يقتطع مساحة كبيرة من المياه الإقتصادية، ولا يراعي وجود جزر تابعة لها في إطار حدود الاتفاق، خاصة جزيرة كريت.(ينظر شكل رقم ٥).

شكل رقم (٥). ينظر الموقع الآتي: https://arabi21.com/story/1228999

وفي آخر تطور، قالت اليونان أنها سجلت لدى الأمم المتحدة انتقاداتها بشأن الاتفاق البحري بين ليبيا وتركيا في شرق البحر المتوسط، ووصفته بأنه انتهاك للقانون الدولي.

يأتي ذلك بعد تصريح للرئيس التركي شدد فيه، (لا يحق للاعبين الدوليين، القيام بأعمال البحث والتنقيب في المناطق، التي حددتها تركيا بحسب الاتفاق مع ليبيا، دون الحصول على موافقة تركيا(١٤).

٣- الموقف المصري.

لقد وصفت مصر الاتفاقية بأنها فاقدة الأثر القانوني، واعربت بعدم قبولها الاتفاقية وأكدت بقولها، لا يحق لحكومة الوفاق الليبية توقيع الاتفاقيات مع تركيا؛ لأنه يقع خارج إطار الصلاحيات المتفق عليها في اتفاق الصخيرات في ظل الأمم المتحدة في ١٧/ ١ / ٢٠١٥ .

في الوقت نفسه اعتبر وزير الخارجية المصري، سامح شكري، في حديثه في منتدى روما لحوار المتوسط أنه "لا يوجد مساس بمصالحنا في مصر من اتفاق تركيا وحكومة السراج"، وأضاف قائلا : "لكن يوجد مساس بمصالح دول أخرى في منطقة المتوسط، وعلينا أن نتساءل من ماهية الأهداف هذا الاتفاق والسرعة القياسية لعقده".

على الرغم من عدم الحاق الضرر بالاقتصاد مصري ، بل بالعكس أدت الاتفاقية الى توسعها، يرى نظام الرئيس عبد الفتاح السيسي، أن الاتفاقية تسبب الحرج له وبنفس الوقت تشكل قيوداً على نقل الغاز إلى أوروبا لضرورة موافقة تركية، وان هذا التعاون الأمني العسكري يوفر غطاء لتدخل تركيا لمناصرة حليفتها حكومة الوفاق ضد مليشيا حفتر وداعمة له، ويأكد المراقبون، سبب ذلك الموقف إلى الخلافات السياسية بين الرئيس التركي ورئيس النظام المصري والتنافس الإقليمي بين الدولتين(١٥). وسنسلط الضوء على المواقف المصرية، بقدر من الشرح والتحليل، في الآتي:

خامسا: العلاقات المصرية الليبية.

تعد العلاقات المصرية – الليبية، تاريخيًّا، بالتعقيد والاختلاف الشديد. في عام ١٩٧٣، ساندت ليبيا مصر ماديًّا وعسكريًّا في صراعها ضد (إسرائيل)، ثم تغيرت وتأزمه العلاقة بينها، بسب تحول المصالح السياسية المصرية باتجاه الغرب، و في عام ١٩٧٧ نشبت بينها حرب محدودة ، سبب ذلك بانقطاع العلاقات بينها لعقد من الزمن. في التسعينات، عادت العلاقات بينها تدريجيا، و بدت العلاقات غير جيدة في بعض الأحيان حتى بداية قرن الحادي والعشرين، . وفي تلك الفترة، أولت مصر على مصالحها الحيوية في ليبيا، حول الآتي(١٦) :

١. استقطاب الاستثمارات الليبية إلى الداخل المصري، وبالأخص قطاع الطاقة، و تم الاتفاق على زيادة حجم الاستثمارات الليبية في هذا المجال، ووصل حجم الاستثمار في سنة ٢٠٠٨ من ٢ مليار دولار إلى ١٠ مليارات.

٢. زيادة عدد الشركات المصرية العاملة في ليبيا، في كافة المجالات الحيوية مثل الزراعة و الطاقة ،المقاولات والعقارات ، وزيادة عدد الأيدي العاملة في ليبيا، وهذا ما يدر على بلدانهم بالعملة الصعبة.

٣. تلبية وتوفير النفط المكرر الى ليبيا، وكذلك الاستفادة من مشاريع عملية نقل الغاز المصري إلى المغرب ومنه إلى أوروبا.

ويمكن القول: إن هذه الاستثمارات في أغلبها، لا زالت ضمن الحسابات السياسية المصرية في ليبيا لفترة اعقبة حكم القذافي، مع بعض التغيرات المتعلقة بالجانب الأمني. ويعتبر ذلك تهديدا حقيقيا للأمن القومي المصري؛ ويبلغ طول الحدود المشتركة بينهما حوالي ١٢٠٠ كلم، ويسبب ذلك مصدر خوف وقلق للجانب

المصري من أن يستغل من قبل الإرهابين والخارجين عن القانون، وهذا يكلف موارد كبيرة، وهذا ما يزيد من قدرات القوات المسلحة المصرية لمجابهة التحديات الخارجية.

أخذين بنظر الاعتبار زيادة عدد السكان وسوء التخطيط للإدارة السلطات المصرية لموارد البلاد، فضلا عن الوضع الاقتصادي المتردي وزيادة الديون الخارجية(١٧) ، وهذا ما يشكل الفرصة السانحة لمصر للتغلب على مشاكلها الداخلية(١٨) . ومن أجل تأمين هذه المصالح المصرية في ليبيا، يتطلب وجود نظام سياسي مؤيد لها(١٩) . أن عدم الاستقرار وكثرت الحروب الداخلية في ليبيا، تشكل تهديدًا حقيقيا فيما يتعلق بأتساع رقعة التطرف والإرهاب، ووصوله إلى الدول المجاورة ومن ضمنها مصر. و أن الحكومة المصرية تعمل جاهدة على تسويق هذا العنصر لتبرير مخططاتها السياسية في ليبيا، وهناك ثلاثة عوامل تُظهر تناقضًا في الموقف المصري، أهمها:

١.الحكومة المصرية لعبت دورًا بارزا في انحسار المسار السياسي، الذي أقره اتفاق الصخيرات والذي يسعى إلى ايجاد آليات لتحقيق الأمن والاستقرار في ليبيا. وأن مساندة القاهرة لخليفة حفتر، الذي يرفض الاتفاق، وسيطرة المدنيين على المؤسسة العسكرية ، بالنتيجة أدى ذلك الى زيادة الصراعات و الانقسامات ا الداخلية، وإلى زيادة أعداد المتضررين من المدنيين، وإلى زيادة التدخل الخارجي .

٢. أن انتشار الارهاب والتخوف المصري لا يبرر دعمها للتمرد العسكري الذي يقوده حفتر ضد حكومة السراج في طرابلس لعلى الرغم من الاستعانة بمجموعات مقاتلة من أنصار النظام السابق (القذافي) والتيار السلفي ومرتزقة من تشاد والسودان وروسيا(٢٠) .

٣. لم تبدي الحكومة المصرية أي ردة فعل اتجاه التدخل الخارجي، الإقليمي والدولي في ليبيا، فقط عندما أعلن عن الاتفاق التركي الليبي، وهذا لا يدلل على الحرص على ليبيا، من التدخلات الخارجية.

ويمكن القول أن هذه تساؤلات والتناقضات المختلفة، لمفهوم حكومة القاهرة للأمن القومي المصري وانعكاساته على المشهد الليبي. لقد استغلت الحكومة المصرية ظاهرة الجماعات المتطرفة واستغلالها هذا ، الأمر وذلك لتبرير سياساته الداخلية المتخبطة وزيادة مدة بقائه في السلطة والحصول على أدوار إقليمية ذات منفعة سياسية واقتصادية(٢١) . وان هذه التناقضات تصب في مجال التأكيد أن أولويات الحكومة المصرية، هي مكافحة ما يُسمى بـ"الإسلام السياسي"(٢٢) .

وفقًا لهذا التصور لطبيعة الأمن القومي المصري، فأن النجاح والتطور وبناء وارساء نظام حقوق الانسان والنظام الديمقراطي في أي دولة مجاورة يعد تهديدا حقيقيا للأمن القومي المصري، وهذا ما تريده مصر من استنساخ تجربة السيسي في ليبيا، وتأييد حفتر ليكون حكما على البلاد بحجة مكافحة الإرهاب والتطرف(٢٣) . تسعى القاهرة الى الجهات الخارجية التي تدعم أجنداتها وترحب بذلك وبنفس الوقت تعارض أشد المعارضة من يقف ضد تطلعاتها، وهذا جوهر وأصل الخلاف مع تطلعات تركيا.

سادسا: الموقف المصري من الاتفاق التركي – الليبي .

في٢٧ / ١١ /٢٠١٩، توصلت حكومة السراج المعترف بها دوليًا إلى مذكرتي تفاهم مع تركيا، الأولى تتعلق بترسيم الحدود البحرية في المتوسط، والثانية تتعلق بالتعاون الأمني والدفاعي بين الطرفين. وان هذا الاتفاق يستعيد من اليونان لليبيا مساحة تبلغ حوالي ٣٩ ألف كلم٢ شرق البحر المتوسط،، كما أنه يضيف لتركيا مساحة تقدر بحوالي ٣٠٪ تقول اليونان أنها يجب أن تكون تحت سيطرتها. هذا ما أدى الى اعتراض الحكومة المصرية وعلى الفور، واستهجنت هذه الاتفاقات برمتها، مدعية بأنها تتعارض مع اتفاق الصخيرات، ولذلك تعدها باطلة وغير شرعية"(٢٤) . وهذا ما يتعارض مع حقيقة:

١.قيام حكومة الوفاق الوطني المعترف بها دوليًا بتوقيع مع دول أخرى، وقَّعتها إيطاليا في سنة ٢٠١٧ من بينها مذكرة تفاهم حول مكافحة الهجرة غير الشرعية(٢٥)، وتم تجديدها في نفس الفترة الذي وقعت فيه حكومة السراج مذكرتي التفاهم الخاصتين بترسيم الحدود البحرية والتعاون الدفاعي مع تركيا. لم تعترض مصر في وقتها، وهذا ما يؤكد على وجود دوافع سياسية غير موضوعية.

٢. مصر وحليفها حفتر لم تعترف باتفاق الصخيرات وخرقها له، وبالوقت نفسه تدعم تمرده ضد الحكومة الشرعية في طرابلس، وليس هذا بالجديد وقد صرح حفتر، في كانون الأول سنة ٢٠١٧، بإلغاء هذا الاتفاق (٢٦) . وهو ما يعد تناقضا مع تصريحات وزير خارجية مصر خلال حديثه في منتدى روما للحوار المتوسطي بأن: "الاتفاق بين تركيا وحكومة طرابلس لا يمس مصالحنا في مصر"(٢٧) ؛ حيث ان هذا الاتفاق يتيح للقاهرة فرصة الحصول على مساحة بحرية إضافية تبلغ بآلاف الكيلومترات المربعة في حال تم ترسيم حدودها البحرية مع أنقرة وطرابلس، بينما اليونان طالبت القاهرة بالتنازل عن هذه المساحات لصالحها(٢٨) . وهذا ما يتيح للقاهرة فرصة للتفاوض مع الجانب اليوناني واستخدام ذلك كورقة رابحة. وبالرغم من ذألك، أن مصر لم تأييد الاتفاق التركي – الليبي، لعدة أسباب:.

١.أن الاعتراف بجزء من الاتفاق يحتم عليها باعتراف بباقي البنود وهي شرعية الاتفاق الأمني والعسكري الذي ينيح للأنقرة دورًا مهما في ليبيا، وهو أمر غير محبب للقاهرة التي تعتبر ليبيا ساحة نفوذ لها.

٢. على الرغم من إمكانية زيادة مساحة مصر البحرية، لكنه سيسبب لها مشاكل مع قبرص واليونان بعد أن تنازلت القاهرة لهما و(لإسرائيل) سابقًا عن مساحات بحرية مقابل الاتفاق باتجاه إقامة تحالف في حوض البحر المتوسط، وقد يؤثر ذلك بشكل جدي على مستقبل "منتدى غاز شرق المتوسط" بوصفه تحالفًا اقتصاديًّا وسياسيًّا– (يضم (إسرائيل) ومصر وقبرص واليونان والأردن وفلسطين وإيطاليا)، وعلى علاقة القاهرة مع الدول الداعمة لهذه الدول كأميركا وأوروبا.

٣.الاتفاق يفوت الفرص على (مصر و(إسرائيل) واليونان وقبرص) لعزل تركيا في مياهها الإقليمية، وحرمانها من تحسين وضعها الجيوسياسي، ومن تحقيق الاستفادة من الثروات الموجودة في شرق المتوسط، ومحاولة تصغير دورها الاقتصادي والسياسي و المرتبط بهذا الملف(٢٩) .

٤.تعتقد مصر بأن الاتفاق يلحق الضرر بدورها ومكانتها كقوة إقليمية في شمال إفريقيا وحوض البحر المتوسط، لاسيما أن الاتفاق سيعزز دور تركيا و سيمنحها دورا مهما في المشاورات الدولية المتعلقة بمستقبل ليبيا، وهو ما تحقق في مؤتمر برلين الأخير، كما أن الاتفاق يتيح لتركيا تقاربا أكبر مع إفريقيا، تمثَّل خصوصًا بزيارة الرئيس، رجب طيب أردوغان، الى الدول الإفريقية التي شملت السنغال وغامبيا والجزائر، وقبلها زيارته لتونس.

سابعا: احتمالية حدوث صراع مصري– تركي؟

من المستبعد تمامًا حصول صراع عسكري مباشر بين تركيا وليبا من جهة ومصر من جهة أخرى على الرغم من التصريحات التي توحي بإمكانية حدوث مثل هذا الصراع لكنه ضمن السياقات الحالية يعد ضعيفًا وغير متوقع.

ثامنا: حسابات الحكومة المصرية:.

١.لا يستطيع النظام المصري دفع تكاليف المشاركة والمواجهة عسكرية في ظل الظروف السياسية والاقتصادية السيئة، وليس له مصلحةً تحتم عليه الخوض في هذا الجانب.

٢. إن لم يكن هناك تهديد حقيقي للحكومة المصرية، فأنه لن يغامر لخوض حرب قد تقوض من سلطته أو تساعد على إنهائها، وأن مهمة العسكر الأساسية هي للدفاع عن أرض الوطن من الاعتداء الخارجي، ولن يتوفر مثل هذا السبب.

٣ . ان الحرب الخارجية تحتاج إلى دعم دولي ، والى صناعة عسكرية متطورة، وإلى قرار سياسي مستقل مع الاكتفاء الذاتي، وهي أمور غير متوفرة . لاعتماد مصر على المعونات الخارجية التي تمنحها لهم الولايات المتحدة الأميركية(٣٠).

٤- بتمحور التدخل المصري في ليبيا على عدة مقومات ويعتمد على جملة من العوامل، تأمين الحدود بين البلدين والتصدي للجماعات الإرهابية بين البلدين وقيام بدورها الإقليمي في المنطقة. وهي الرغبة التي أعرب عنها الرئيس المصري، بعدم الانجرار في صراعات إقليمية (٣١). وهي تدرك محدودية قدرتها وتهتم بالقضايا المهمة بغض النظر عن التصريحات التي تقال هنا وهناك(٣٢).

والدليل على ذلك من بيانات التأييد التي صدرت من المؤسسات الرسمية بما في ذلك المؤسسات الدينية (هيئة كبار العلماء بالأزهر ووزير الأوقاف) التي عبَّرت عن دعمها لموقف (القيادة السياسية للحفاظ على أمن مصر)، داعيةً جميع المصريين إلى أن "يكونوا صفًّا واحدًا، متحدين خلف الرئيس (عبد الفتاح السيسي)، والقوات المسلحة والشرطة المصرية والدولة الوطنية"(٣٣) .

تاسعا: حسابات الحكومة التركية:.

١.الحكومة التركية غير معنية وغير مهتمة بقيام بعمل عسكري مع مصر في ليبيا. اهتمامها الكبير بحماية مكتسباتها في شرق البحر المتوسط، ويرتكز دورها في ليبيا وهي تسعى الى حماية نفسها وعدم محاصرتها، وحرمانها من استخدام مجالها الحيوي في البحر المتوسط، وهو ما يرتبط بالدرجة الأساس بالصراع مع اليونان وقبرص وليس مع مصر.

٢. تهتم أنقرة وتركز على جهودها في ليبيا. هناك عدة عوامل تفضي بتركيا للدفاع عن حكومة الوفاق الوطني في طرابلس من بينها اعتراف المجتمع الدولي بها، والاتفاق الأمني الموقَّع بينهما، والمصالح الاقتصادية المشتركة، سواء فيما يتعلق بالاتفاقية البحرية أو بالعلاقات الاقتصادية أو الاستثمارية.

٣.لتركيا مهام محددة في ليبيا وفق ما جاء في الاتفاقية الأمنية(٣٤) تتمثل في اعادة الأمن والاستقرار و بناء مؤسسات الدولة، وتدريب القوات المسلحة، لتكون قادرة على حماية البلاد ومحاربة الإرهاب والهجرة غير الشرعية. وبالطبع فأن ذلك يخدم المصالح التركية.

وترتكز الجهود التركية الدفاعية والدبلوماسية على ضرورة وقف الاعتداء العسكري التي يقوم بها حفتر، والتوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار،. وتسعى الى بذل الجهود الدبلوماسية مع ألمانيا وروسيا وتونس وايطاليا ، والدعم اللوجستي المقدم لحكومة الوفاق(٣٥)، في سبيل احداث التوازن وتحقيق المسار السياسي.

وها ما أكد عليه وزير خارجية تركيا، مولود تشاووش أوغلو، كان قد أعلن من روما أن بلاده عازمة على إبرام اتفاق بحري مع مصر مماثل لذلك الذي تم توقيعه مع ليبيا(٣٦).

أن أهداف وتواجد التركي في ليبا لا يتعارض مع أهداف وتطلعات التواجد المصري في ليبا وأنها لا تشكل خطرا على أمنها. بحيث يكف الأخير بعدم دعم حفتر في محاولة اسقاط حكومة السراج. للأن ذلك سيضر بالمصالح التركية.

الخاتمة:

مع توقيع الاتفاقين الأخرين المفروض ان العلاقات التركية – الليبية دخلت مرحلة جديدة وان تركيا مصممة على دعمها لحكومة الوفاق ؟استنادا الى القانون الدولي، وعدم الاكتفاء بمنع حفتر من السيطرة على طرابلس بل وبسط نفوذها على مزيد من المناطق التي تشملها الاتفاقياية البحرية مع تركيا لا تقع تحت سيطرة حكومة الوفاق . وتدور حاليا معارك على الارض وفي الجو تتعرض فيها قوات حفتر لمزيد من الخسائر.

تجد تركيا في حكومة الوفاق شريكاً اخر في ظل حالة العزلة امام عدة لاعبين في الشرق المتوسط وفي حال نجاح تركيا مع ليبيا فانها قد تفتح خطوطاً للتنسيق مع سوريا ولبنان، وهما بلدان الاخران اللذان ليسا اعضاء في منتدى غاز شرق المتوسط. ومن المتوقع ايضا في ظل استراتيجية تركيا تجاه المنطقة بشكل عام، ان تزيد تركيا من توثيق علاقاتها الأمنية والعسكرية مع طرابلس خاصة مع سماح الاتفاقيات بوجود تركي مكثف في الموانئ الليبية،: ان الصفقة ترقى الى "اتفاقية دفاع" بزعم انها ستمنح انقرة حق استخدام المجال الجوي اليبي والمياه الاقليمية مما يسمح لتركيا ببناء القواعد العسكرية على الارضي اليبية . مع احتمالات الدخول في صراع مباشر في ظل الاعلان عن خطوة بدء السفن التركية التنقيب عن الطاقة على السواحل

اليبية . ومن المتوقع ان تحدث رادت فعل من قبل الدول المتنافسة مع تركيا ليس اقلها تقديم مزيد من الدعم لحفتر وخاصة من مصر والامارات .

ويرتكز التدخل المصري في ليبيا على عدة عوامل وينطلق من عدة الدوافع، تتمثل في حماية الحدود بين البلدين والتصدي للجماعات والتحركات الإرهابية بين البلدين وقيام مصر بدورها الأقليمي في المنطقة.

اخيراً يمكن القول : ان احتياطيات الطاقة المكتشفة شرق المتوسط ودعم جهات معارضة لتركيا لحفتر في ليبيا ضاعفت من اهمية ليبيا في استراتيجية تركيا لتحقيق المكانة والنفوذ كقوة اقليمية صاعدة وخاصة في مجال البحر المتوسط وقد قامت تركيا من خلال الاتفاقيات الاخيرة بتثبيت حقوق جديدة تتناسب مع سعيها لمزيد من التأثير والربح والحقوق السيادية والاقتصادية، منطلقة من قاعدة الربح للجميع.

المصادر

١. إمراح كيكللي، العلاقات التركية الليبية: مجالات الأزمة وإمكانات التعاون، مجلة رؤية تركية، السنة ٦، العدد ٣، ٢٠١٧.

٢. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الموقف التركي من الثورة الليبية، الدوحة آذار/ مارس، ٢٠١١، تقرير موقف، ص٣-٥.

٣. محمود سمير الرينتيسي، ليبيا في سياسة تركيا الخارجية حقائق جديدة في معادلات البر والبحر، مركز الجزيرة للدراسات، ١٢فيبري/ كانون ثاني، ٢٠١٩، ص١.

٤. وحدة الدراسات التركية، تحولات الساسة التركية تجاه ليبا الدوافع والأنعكاسات، مركز الإمارات للسياسات، سلسلة تقرير موقف، ٤ يوليو ٢٠١٦، ص٢.

٥. محمود سمير الرنتيسي، المصدر السابق، ص١-٢.

٦. محمود سمير الرنتيسي، المصدر نفسه، ص٤. ولمزيد من المعلومات حول اتفاقية الصخيرات، الأطلاع على ((هل شكل اتفاق الصخيرات آخر فرصة لإنقاذ ليبيا))، مؤرشف في ٢٢، ديسمبر، ٢٠١٥، على الوقع الآتي: BBC NEWS Arabic

٧. ينظر طريق الأزمات العربي، مركز الدراسات الشرق الأوسط، الأردن، الغدد١٣، آذار/مار،٢٠١٧،ص٣-٤،ص١٠- ١١.

٨. نص مذكرة التعاون الأمني والعسكري بين تركيا وحكومة الوفاق الليبي، تاريخ النشر، ٢٠١٩/١٢/١٥، ينظرالموقع الآتي :

https://ambic.rt.com/middle-east/1068573

٩. : كوبلر: الامم المتحدة تتوسط في تعديل اتفاقية الصخريات الليبية(، وكالة الاناضول، ٨ فبراير ٢٠١٧ م.

١٠. المصدر نفسه.

١١. "المسماري: نرفض اتفاق السراج مع الأتراك وسنتصدى له بكل قوة عسكرية"، روسيا اليوم، ٢٠١٩/١٢/٤، تاريخ الدخول في٢٠١٩/١٢/١١، ينظر الموقع الآتي: https://bit.ly/2shoQ6v

١٢. "بيان مجلس النواب رقم (١٥) لسنة ٢٠١٩ بشأن التدخلات التركية"، موقع مجلس النواب الليبي، ، تاريخ الدخول في ١٨ /٢٠١٩/١٢ ينظر الموقع الآتي ،: https://bit.ly/2YEqjQm

١٣. "مجلس النواب بطرابلس يؤكد دعمه مذكرتي التفاهم مع تركيا"، وكالة الأناضول، ٢٠١٩/١٢/٧، تاريخ الدخول في ٢٠١٩/١٢/١٣ ينظر الموقع الآتي ،: https://bit.ly/2qKDnHg

١٤. حسين مصطفى، ما مدى نجاح اليونان في عرقلة الاتفاق التركي الليبي؟،تاريخ النشر ١٠، ديسمبر ٢٠١٩، تاريخ الدخول، ٢٠٢٠/٦/٢٠، ينظر الموقع الآتي:

https://arabi21.com/story/1228999

١٥. Libya's Investments In North Africa, AEDI. (Access: 2-2-2020) http://www.africaecon.org/index.php/africa_business_reports/read/47

١٦. ديون مصر الخارجية تتجاوز ١٠٩ مليارات دولار والداخلية ٢٧٠ مليارًا، صحيفة العربي الجديد، ٢٨ يناير/كانون الثاني ٢٠٢٠، تاريخ الدخول: ١٥ فبراير/شباط/ ٢٠٢٠، ينظر الموثع الآتي https://www.alaraby.co.uk/economy/2020/1/28/%D8%AF%D9%8A%D9%88%D9

١٧. تمتلك ليبيا خامس أكبر احتياطي للنفط بين الدول العربية بواقع حوالي ٤٩ مليار برميل، ويشكِّل النفط نحو ٩٤٪ من موارد البلاد، ويبلغ تعداد سكانها حولي ٦.٥ ملايين نسمة. ينظر: ما لا تعلمه عن ذهب ليبيا الأسود.. من يتحكم في النفط الليبي؟، الجزيرة، ٣٠ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٩، تاريخ الدخول: ٣٠يناير/كانون الثاني /٢٠٢٠، ينظر الموقع الآتي.

من-يتحكم في-النفط ...https://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2019/12/30

١٨حفتر يرفض لقاء السراج في القاهرة(، صحيفة الحياة اللندنية، ١٥ فبراير ٢٠١٧م.

KYXKxf

https // goo gl

١٩. Guma el-Gamaty, Militias and mercenaries: Haftar's army in Libya, MEE, 7-11-2019 (Access: 29-1-2020)https://www.middleeasteye.net/opinion/militias-...-and-mercenaries-haftars

٢٠. عن الأدوار الوظيفية، ينظر مثلًا: علي حسين باكير، المكانة الإقليمية لمصر في الذكرى الثامنة لاندلاع الثورة المصرية: هل مصر "قوة إقليمية"؟، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٩ يناير/كانون الثاني ٢٠١٩، تاريخ الدخول: ١٥يناير/كانون الثاني/ ٢٠٢٠ .
https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2019/01/190129120931503.html&n

٢١. السيسي: الإسلام السياسي هو سبب الفوضى في المنطقة وستبقى كذلك إذا ظل الإسلام السياسي يلعب دورًا فيها، قناة الجزيرة، ٢٤ سبتمبر/أيلول٢٠١٩، تاريخ الدخول: ٢٧يناير/كانون الثاني/٢٠٢٠.
https://www.youtube.com/watch?v=bpJiB1WgIhk

٢٢. Khalid Mahmoud, Sisi's Ambitions in Libya, Sada Journal, Carnegie, 30-11-2018 https://carnegieendowment.org/sada/77 (Access 29-12020) :

٢٣. مصر غاضبة..تركيا توقع مذكرتي تفاهم مع حكومة السراج!، دي دبليو الألمانية، ٢٨ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٩، تاريخ الدخول: ١٩ يناير/كانون الثاني، ٢٠٢٠، ينظر الموقع الآتي.

https://www.dw.com/ar/%D9%85%D8%B5%D8%B1 ug -:
%D8%BA%D8%A7%D8%B6%D8%A8%D8%A9

٢٤.إسماعيل جمال، خبراء أتراك: الاتفاق البحري مع ليبيا خطوة استراتيجية ونقطة تحول في الصراع على غازالمتوسط،٢٨، نوفمبر، ٢٠١٩، تاريخ الدخول ١٢/ ١/ ٢٠٢٠https://www.alquds.co.uk

٢٥. Italy-Libya MoU to curb illegal immigration flow renewed, Libyan Express, 29-11-2019. (Access: 16-1-2020)https://www.libyanexpress.com/italy-libya-mou-to-curb-illegal-immigrati.

٢٦. ليبيا: المشير خليفة حفتر يعتبر اتفاق الصخيرات "منتهي الصلاحية"، فرانس ١٧ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٧، تاريخ الدخول : ٢١ يناير/كانون الثاني، ينظر الموقع الآني.
https://www.france24.com/ar/2017dk/v hZ-12-17.

٢٧. سامح شكري: اتفاق أردوغان والسراج لا يمس مصالح مصر لكنه يعقد الوضع، روسيا اليوم، ٦ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٩، (تاريخ الدخول: ١٢يناير/كانون الثاني

https://arabic.rt.com/middle_east/1066064-:(٢٠٢٠
...%D8%B3%D8%A7%D9%85%D8%AD-%D8%

٢٨. الجزيرة مباشر تكشف تجاهل السيسي تحذيرات الخارجية حول حقوق مصر بغاز المتوسط، الجزيرة مباشر، ٤ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٩، تاريخ الدخول: ١١يناير/كانون الثاني/٢٠٢٠. ينظر، الموقع الآتي.
https://www.aljazeera.net/news/politics/2019/12/4

٢٩.علي حسين باكير، اللعبة الكبرى: جيوبوليتيك التنافس على الغاز شرق المتوسط، منتدى السياسات العربية، نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٩، تاريخ الدخول: ٢ يناير/كانون الثاني ٢٠٢٠
https://www.alsiasat.com/wp-:
.content/uploads/2019/12/%D8%A7%D9%84%D9%84%

٣٠. Egypt: Background and U.S. Relations, CRS reports, 21-11-2019. (Access: 2-1-2020(https://fas.org/sgp/crs/mideast/RL33003.pdf

٣١.تركيا لن تحارب مصر... والسيسي لن ينجر إلى «هنا وهناك»، صحيفة الجريدة، ٨ يناير/كانون الثاني ٢٠٢٠، تاريخ الدخول٢٨يناير/كانون الثاني/٢٠٢٠. ينظرالموقع الآتي:.

حوار مع وزير الخارجية المصري سامح شكري، صحيفة الشرق الوسط اللندنية، ٢٤ إبريل ٢٠١٧م.

https//:goo.gl Fydjo

٣٢. دول جوار ليبيا تؤكد رفضها للتدخل الخارجي أو الحل العسكري لازمة اللبية في البلاد(، صحيفة اليوم السابع، ٨ مايو ٢٠١٧م

٣٣. هكذا تفاعلت المؤسسات الإسلامية بمصر مع التدخل التركي في ليبيا، مصر العربية، ٥ يناير/كانون الثاني ٢٠٢٠، (تاريخ الدخول: ١٩ يناير/كانون الثاني ٢٠٢٠ :https://masralarabia.net/اخبار-مصر/١٥٢٨٦٢٠-هكذا-تفاعلت-المؤسسات-الإسلام...

٣٤. مذكرة التفاهم التركية–الليبية للتعاون الأمني والعسكري..النص الكامل!، ترك برس، ١٤ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٩، تاريخ الدخول: ١٥ يناير/كانون الثاني ٢٠٢٠
https://www.turkpress.co/node/67004:

٣٥. أرسلت أنقرة حتى الآن عددًا محدودًا من المستشارين العسكريين. انظر: تشاووش أوغلو: أرسلنا إلى ليبيا مستشارين عسكريين لا كتائب مقاتلة، وكالة الأناضول للأنباء، ٢٣ يناير/كانون الثاني ٢٠٢٠، (تاريخ الدخول: ١٩ يناير/كانون الثاني
https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%8-:(٢٠٢٠
...%D8%A7%D9%84%D8

٣٦. أنقرة: مستعدون للاتفاق مع جميع بلدان المتوسط بما في ذلك مصر، ترك برس، ٦ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٩، تاريخ الدخول: ١٨ يناير/كانون الثاني، يناير
https://www.turkpress.co/node/66793: